ترجمات
من العدد ٢٩ | شهر رمضان | تموز | ٢٠١٤

العراق في مدار الأزمات

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية /
انطوني كوردسمان،وسام كازاي ، ونانيال ديويت

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

العراق في مدار الأزمـــــــــــات

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / انطوني كوردسمان، وسام كازاي ، ونانيال ديويت

ترجمة: المعهد العراقي للحـــــــــوار

.خلاصة تنفيذية:

لربما تجدر الإشارة إلى وجود عوامل خارجية عدة, وتأثيرات إقليمية تشوب سماء العراق وتعكر صفاء أجواءه السياسية والأمنية والاقتصادية, إلّا أن ذلك لا يرفع عن عاتق القيادات السياسية والعسكرية فيه مسؤولية ما يحدث, والتحديات الأمنية الكبيرة التي تحد من سعيها لمعالجة الانقسامات الداخلية على المستوى الحكومي والطائفي والعرقي, فضلاً عن مواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة والاضطرابات والميليشيات المحلية وفقدان الأمن المتزايد والعنف المتأتي من الحرب الأهلية في سوريا.

.تحديات تُشكّل العنف في العراق:

أصبح العراق اليوم ساحة للمعترك الطائفي المتوجه نحو الحدود العراقية، فالحرب في سوريا ليست محصورة داخلها فحسب بل تمتد إلى العراق وإيران والسعودية ودول الخليج الأخرى أيضاً، ونتيجة لتوسط العراق موقعاً مهما بين هذه القوى فقد أصبح أرضا خصبة لاقتتالها على حساب استقرار الشعب العراقي.

تؤثر الإنقسامات الداخلية في العراق بشكل رئيسي على الاضطرابات في المنطقة كونه يتميز بموقع استراتيجي ومحوري بالنسبة للقوى المجاورة فضلاً عن الخارجية.

حيث إنه ينحصر في خضم الصراع السياسي بين الولايات المتحدة والدول العربية

وإيران, ويشكّل منطقة مهمة للتنافس بين الولايات المتحدة وإيران من جهة, وبين إيران ودول الخليج من جهة أخرى.

ويؤثر كذلك, إن لم يكن عنصراً أساسياً, على الصراع الأهلي في سوريا, وأكثر أهمية من ذلك على الصراعات الأوسع نطاقاً بين السنة والشيعة, وبشكل عام للعراق تأثير ونفوذ كبير على جزء مهم من العالم الإسلامي.

يشكّل العنف في العراق حتماً مطبّاً يستنزف البلاد, ويمكن وصفه بأعراض مرضية أكثر من كونه سبباً للمشاكل. أما الاختلال الهيكلي المتأصل والتنافر السياسي المستمران فهما يقبعان في قلب الأزمة الأمنية.

حتى وإن كانت بيانات وأسباب العنف واضحة في العراق فإنها لا تزال تشكّل غموضاً في تفسير معانيها. وبما أن التاريخ تسيّره الأحداث, فإن أفعال العنف أو الهجمات غالباً ما تؤدي إلى الانتفاضات أو الصراعات الكبيرة.

وهذه هي الحال مع العراق, فهجوم على مسجد أو انفجار كبير في منطقة مدنية يكون له أحياناً وقعٌ أكبر من أنماط الهجمات الاعتيادية.

عالمياً, في ديسمبر/٢٠١٣, أوجدت دراسة مختصة برصد تحركات وحوادث الإرهاب حول العالم, أنه في عام ٢٠١٢ تركزت غالبية الأحداث الإرهابية على مستوى العالم

. في ثلاثة بلدان: العراق وأفغانستان وباكستان.

أظهرت الأحداث في أواخر عام ٢٠١٣ وما تلاها بشكل واضح أن العراق أمة تمر بأزمة تهوي بها تجاه حرب أهلية, وتعاني مخلفات حروب طويلة الأمد وصراعات داخلية على السلطة فضلاً عن إخفاقات الحكم وفشل القيادة الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات الطائفية بين صفوف السنة والشيعة من جهة, والعرب والكرد من جهة أخرى.

يمكن أن تُعزى أحداث العنف في العراق للفترة التي تلت عام ٢٠١١ إلى عدة مسببات لا يُبشر أي منها بمستقبل مشرق أو استقرار للبلاد.

فبعد انسحاب القوات الأميركية في أواخر العام المذكور, أخذ العراق يواجه أعمال

تخريب داخلية, وبعدها تحديات الحرب الأهلية في سوريا وما يدخل إلى العراق عبر الحدود من مجاميع إرهابية تخريبية.

وعليه فإن العراق سيبقى يواجه تحديات داخلية وخارجية وإقليمية تهدد استقراره أكثر من خطر تواجد القوات الأميركية فيه.

كذلك ويمكن أن يُعزى الإخفاق في إبرام اتفاقية استراتيجية فعالة مع الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١١ إلى تراكم المشاكل في البلاد.

حيث كانت هناك اتفاقيتان وقعتا عام ٢٠٠٨ (اتفاقية الإطار الإستراتيجي واتفاقية وضع القوات الأمريكية العراقية - سوفا) ولم تمددا نتيجة لرفض المسؤولين في العراق منح الحصانة القانونية للقوات الأجنبية.

لا يخفى أن العراق يعاني أيضاً من إرث أخطاء الولايات المتحدة في أعقاب حرب عام ٢٠٠٣, والمتمثل بظهور الحركات السنية المتطرفة كالقاعدة وما يدعى بالدولة الإسلامية في العراق والشام والأسوأ من ذلك أنه أصبح بشكل غير مسبوق ضحيةً لهذه الحركات, وبشكل مماثل ظهور الميليشيات الشيعية وضغوط دول الجوار واحتمالية انعزال العراق عن عدة دول عربية مهمة.

من جهة أخرى, غذّت أفعال الحكومة العراقية هذا الصراع من خلال الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وسوء استخدام الأجهزة الأمنية التي لا تتعدى كونها أداة بيد النظام في قمع وتهميش فئات كبيرة من المجتمع العراقي والتي استُغلت من قبل القاعدة والجماعات المتطرفة. بالتالي, فإن نفس القوات التي ينبغي أن تساعد في استتباب الأمن والاستقرار في البلاد, عملت على زعزعة الاستقرار فيه وأسهمت في ازدياد العنف وأصبحت جزءاً من المخاطر المحدقة به.

أظهرت بيانات من مصادر للولايات المتحدة والحكومة العراقية وبعثة يونامي ومنظمة إحصاء الضحايا في العراق, أن أحداث العنف قد انخفضت بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١, ثم أخذت بالارتفاع في عام ٢٠١٢, ثم تفاقمت في العام الذي تلاه إلى مستوى يثير القلق.

إن ما يسيّر أحداث العنف بشكل رئيسي في العراق هي التوترات الطائفية وامتعاض

المجتمع السني لكونهم مستبعدين من الحكومة وغير محميين من الشرطة وكذلك مستهدفين بشكل مجحف من قبل القوات الامنية مما سهّل تشكل المجاميع المسلحة السنية, الأمر الذي أدى إلى انخفاض تعاون السكان في المناطق السنية مع القوات الحكومية. وعليه فإنه من الواضح أن أغلب الهجمات التي تشنها المجاميع السنية المتعصبة تستهدف الشيعة رداً على الحكومة المسيطر عليها شيعياً. من جانب آخر,يبين خبراء استخباريين أن معظم تلك الهجمات مرسومة لزيادة التوترات الطائفية إن لم تكن لدفع البلاد نحو صراع أهلي.

هناك مجاميع مسلحة أخرى ظهرت على الساحة, وهي ميليشيات عصائب أهل الحق المنسلخة من جيش المهدي والذي حُلّ بعد عام ٢٠٠٧.

وتشير صحيفة نيويورك تايمز أن تلك المجاميع المدعومة من إيران قد وجدت طريقها ضمن الحكومة كمحاولة من رئيس الوزراء للاحتفاظ بالسلطة بعد الانتخابات المقبلة.

وتتمتع هذه المجاميع مع مجاميع شيعية أخرى بهويات تعريفية حكومية فضلا عن التسليح. بعدها, إلا أنه وفي عام ٢٠١٣ صرّح بحل الميليشيات الشيعية قائلاً: ستُطارد كافة الميليشيات غير القانونية والعصابات المسلحة التي تحرض على الاقتتال المجتمعي, لأن ذلك يشكل خطاً أحمراً.

تقع على عاتق كافة الفئات السياسية الرئيسة في العراق مسؤولية ما حدث بعد انسحاب القوات الأميركية.

من جهة, استمر المالكي بتعزيز قبضته على السلطة من خلال اعتقال أو تخويف منافسيه السياسيين.

ومن جهة أخرى, سعت الفئات السياسية السنية إلى إضعافه وأحياناً شكلوا تهديدات تنذر بالعنف. ساعدت تلك الأفعال والصراعات السياسية في انتشار العنف الطائفي في البلاد وشكلت مخرجاتها اضطراباً سياسياً وتحدياتٍ أمنية كبيرة.

على الأغلب كسائر بلدان العالم العربي, لا يمكن للعراق أن يتجاوز المحن عن طريق إنكار تحدياته الحقيقية أو إلقاء اللوم على الآخرين, ولن يجدي التدخل العسكري الأميركي نفعاً في معالجة الإخفاقات والأخطاء. فتقدم العراق مرهون برغبة قواه

السياسية بترك التركيز الضيق على المناصب والطائفية والعرقية والفئوية لأنها ستوجه عجلة البلاد باتجاه منزلق الحرب الأهلية وتزايد العنف والقمع نتيجة لها,وفي كلتا الحالتين ستفشل الدولة.

لغرض النجاح, لا يمكن لقيادة العراق تجاهل المستويات المتزايدة للعنف, أو الاعتماد في نفس الوقت على استخدام القوة في حل الأزمة الراهنة.

حيث يجب أولاً بناء هيكلية جديدة للوفاق السياسي وتركيبة حكومية فاعلة ونظام اجتماعي قادر على التقليل من المشاكل التي خلفتها الدكتاتورية والحروب والعقوبات والاحتلال والصراع المدني الذي بدء منذ سبعينيات القرن المنصرم, وتشكيل حكومة وطنية تعطي للديمقراطية معناها الحقيقي وتوفر احتياجات المواطنين.

إذاً, من الضروري معالجة الانقسامات بين المجتمعات السنية والشيعية والعودة إلى درجة من الأمان والاستقرار في المناطق كي لا يضطر المواطنون إلى اللجوء إلى الميليشيات المحلية طلباً للحماية.

وعليه يمكن للعراق أن يتقدم خطوة تجاه تشكيل هوية وطنية جديدة قادرة على سد الثغرات الطائفية والعرقية.

.الأوضاع السياسية:

أدى تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والعسكري إلى ما تشهده ساحته اليوم من تدهور واضطرابات وحركات مختلفة, وهناك أيضاً عوامل أنشأتها القيادات السياسية. فبدلاً من توحيد وضمان استقرار البلاد, أدت انتخابات عام ٢٠١٠ إلى تقسيم الأمة,وآلت برئيس مجلس الوزراء المالكي إلى التركيز على الاستحواذ على السلطة والتحول على الأغلب إلى حاكم مستبد, وساهم قادة شيعة وسنة وكرد في تفاقم الاستقطاب الطائفي والعرقي مما أدى إلى تضاؤل الثقة العامة بالقيادات السياسية.

منذ ذلك الحين والصراع على السلطة قائم بين المالكي والقادة السنة, فضلاً عن تزايد التوترات بين الحكومتين المركزية والإقليمية في كردستان.

أثبت الشيعة في العراق, بقيادة رئيس الوزراء المالكي, أنهم قادرون على السيطرة

على ثروات البلاد الطبيعية وإدارة الملف الأمني والمفاصل الأخرى المهمة للدولة. إلا أنه كان للسنة رد فعل من خلال الاحتجاجات والعنف بشكل مستمر, الأمر الذي أدى إلى الرد من ناحية الشيعة بالمقابل.

إن مجاميع العرب السنة وبسبب استبعادها عن العملية السياسية, قامت برفع مستويات العنف ضد الحكومة وقاعدتها الشيعية.

وهناك عوامل ثانوية أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية وتفاقم أزماتها في البلاد بضمنها, الفساد الإداري والمالي, تسييس المؤسسات المستقلة, تهميش المعارضة,ضعف المجتمع المدني, عدم رغبة الحكومة بمعالجة هذه القضايا وانعدام قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

لم ينظر المالكي حتى في التخلي عن منصب القائد العام للقوات المسلحة, والتجأ بدلاً من ذلك خلف ذريعة الطائفية, مصرّاً على اعتبار أي تساؤل عن أفعاله كقائد عام مسألة طائفية, وهذه محاولة لخداع الشعب, فليس للطائفية أي دخل بذلك لأن من يشتكي عن مظلومية أو تعدّي لا يعني ذلك طائفية. ولكن كان لا بد لنا أن نسأل المالكي: ماذا تسمّي اعتقال السنة العرب؟ وقانون المخبرين السريين؟ واستبعاد السنة عن المناصب الأمنية؟ ألا تعتبر هذه ممارسات طائفية؟

يريد رئيس الوزراء أن يحصن نفسه خلف جدار الطائفية كي يتسنى له حشد الشارع الشيعي خلفه. فالعرب السنة لم يعانوا من هذه الإساءات على أيدي المجتمع الشيعي بل على أيدي السلطات التي أساءت كذلك للشيعة.

فكل اعتداء يقوم به يختلف عن سابقه, وهذا ما أدى بالسيد مقتدى الصدر والسيد عمار الحكيم إلى التصريح باعتراضهم على ممارسات الحكومة.

في صيف عام ٢٠١٣, كان من الواضح بالنسبة للأمم المتحدة ومراقبين آخرين أن العراق يمر بأزمة.

في الوقت الذي رفع فيه الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن في يوليو ٢٠١٣, مبيناً بعض النقاط الإيجابية عن التنمية في العراق, ركز أيضاً على الانقسامات الطائفية والعرقية في السياسة وارتفاع مستويات العنف في النصف الأول من نفس

السنة.

إن الصراع على السلطة بين المالكي وعلاوي وما حدث بعد اتفاقية أربيل, هو ما قسم الشيعة والسنة، والعرب والأكراد، وهو المصدر الرئيسي لارتفاع مستويات العنف في العراق مما يصعب توحيد الرؤى حول أي مسألة مهمة, ومما أدى إلى خلق انقساماً عميقاً وحكومة شبه مشلولة.

وكان على رئيس الوزراء نوري المالكي التعامل مع الصدر، والضغط الإيراني، واتهامات كونه عميلا للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كان عليه درء اتهامات كونه قريباً جدا من إيران.

وعديدون حول المالكي ممن لا يثقون بالولايات المتحدة, ومهما كانت وجهات نظره الخاصة، استبعد تمديد وجود القوات الأميركية، قائلا: «سيغادر آخر جندي أميركي من العراق وهذا لا يخضع للتغيير.» كذلك وإن أي خطة لتمديد وجود القوات الأميركية ينبغي أن يقرها البرلمان العراقي، وذلك لن يكون سهلا.

كل هذه العوامل تؤثر في جهود العراق في إعادة تعريف هويته الوطنية داخلياً,وانحيازاته في المنطقة خارجياً.

فالعراق يعمل جاهداً على إيجاد التوازن بين إيران والدول العربية والولايات المتحدة. ويواجه تحديات ليست سهلة في رسم علاقاته مع تركيا ومدى انخراطها في الحرب الأهلية في سوريا.

كما هي الحال مع باقي دول الشرق الأوسط, تعتبر حرية التعبير والصحافة مشكلة مهمة في العراق.

حيث يمنع قادة الجيش الصحفيين من دخول مناطق الاحتجاجات بحجة الاحترازات الأمنية. في هذا المضمار, صرح قائد عمليات الأنبار اللواء مرضي المحلاوي الدليمي في ٣/ آذار/ ٢٠١٣ أنهم تلقّوا أوامر من السلطات العليا بعدم السماح للصحفيين غير العراقيين بدخول محافظة الأنبار.

وفي أبريل من نفس العام منعت السلطات الصحفيين من الاقتراب من مدينة الحويجة التي تعمل قوات الأمن فيها بقمع التظاهرات. وفي بعض الأماكن هددت

قوات الأمن باحتجاز المراسلين إن لم يوافقوا على توقيع تعهد بعدم ممارسة مهنتهم حسب تقرير مرصد حرية الصحافة.

إن كل ما يحدث وعلى كافة الأصعدة في العراق هي مؤشرات تفيد أن قائداً شيعياً مسيطراً قد يقمع الفئات المعارضة له كما فعل طغاة العراق في الماضي, ولكن كل ما يحتاجه العراق لاستقرار حقيقي هو حكومة وطنية توحد كل فئات العراق وتعطي لكل منها نصيباً عادلاً في الثروة والسلطة.

وهذه الإصلاحات هي المفتاح الوحيد لقوات أمنية فاعلة ونمو اقتصادي واستفادة تامة لثروة العراق النفطية.

إن الإصلاح في العراق يجب أن يبدأ بعملية إصلاح سياسية من الداخل ولا يمكن لأي قوة خارجية أن تصنع ذلك.

فالعراق وحده قادر على ذلك, ولا يمكن إعادة تقديم القوات الأميركية كحل للوضع لأن ذلك لن يزيد الأمور إلا تعقيداً.

.الأوضاع الاقتصادية:

يُعزى نمو العراق الاقتصادي في الآونة الأخيرة إلى زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

لكن الاعتماد بشكل كامل على عائدات النفط وغياب التنوع الاقتصادي تبقيان معضلة للاقتصاد في العراق فضلاً عن أسباب في قطاعات أخرى من الجانب الاقتصادي كالقطاع الزراعي.

يفتقر القطاع النفطي من جانب آخر رغم واقعيته إلى البنية القانونية والأمنية وخطط وأهداف تنموية فعلية, وإلى محفزات وترتيبات تجارية للتنمية الداخلية والخارجية,فتخصيص عائدات النفط يعتبر تحدياً كبيراً ومصدراً دائماً للانقسامات العرقية والإقليمية.

ليس هناك أرقاماً يمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد العراقي نتيجة لعدم وجود بيانات اقتصادية فعلية أو صحيحة ولصعوبة تقييم القطاعات غير السوقية فيه مما يجعل

النفط المؤشر المعتمد الوحيد للثروة.

ومما لا شك فيه, لا زالت الصناعات الأخرى (خارج القطاع النفطي) ضعيفة ومتأخرة مؤدية إلى ارتفاع واضح في أعداد البطالة بحيث أن هناك ما يقارب ٢٣٪ من العراقيين لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لآخر دراسة للأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية في أواخر عام ٢٠١٣.

يتوجب على الحكومة في العراق تحسين فعالياتها في تطوير التخطيط ووضع البرامج وإمكانيات الميزانية والتركيز على مجالات جوهرية مثل التعليم والصحة والبنى التحتية. فالاستثمار في هذه المجالات فضلاً عن الإنفاق التنموي مقيد بشكل حاد بمؤسسات داخلية ضعيفة ونمط إنفاقي مُركز على التوظيف وقطاع الدولة الذي غالبا ما تكون مخرجاته ضئيلة.

فالإخفاق في تحديث وإعادة بناء القطاعين التعليمي والصحي يعتبر مشكلة دائمة تعود أسبابها أحياناً إلى إنكار حجم المشكلة.

على العراق أيضاً معالجة المشاكل الضمنية من حيث مواكبة النمو المتزايد للسكان وتنويع الاقتصاد المعتمد تقريباً كلياً على صادرات النفط التي تشكل ٩٥٪ من عائدات الحكومة.

.مؤشرات عالمية:

قدّمت المنظمات الدولية المهمة معدلات مهمة عن الأوضاع في العراق يمكن تلخيصها في الإحصائيات التالية:

١- صنف البنك الدولي العراق بأن الإدارة متردّية فيه, ويأتي في المرتبة ١٧٨ من حيث المسائلة, وفي المرتبة ٢٠١ من حيث الاستقرار السياسي, و١٨٢ في نوعية تنظيمات الحكومة, و أخيراً في المرتبة ١٩٣ في السيطرة على الفساد.

٢- يأتي العراق في المرتبة ١٧١ في مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية.

٣- صنف البنك الدولي العراق أيضاً في المرتبة ١٥١ من حيث تسهيل بدء وتأدية

الأعمال, وتسجيل العقارات ومنح الضمانات وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود وإصلاح العجز.

٤- يقع العراق في المرتبة ١٣١ من حيث التنمية البشرية حسب مؤشر الأمم المتحدة, بينما تأتي الإمارات في المرتبة ٤١, والسعودية ٥٧

٥- على الرغم من عائدات النفط الهائلة للعراق إلا أن معدّل دخل الفرد فيه لا يتجاوز (١٠٠٠ دولار) وبهذا يُصنف في المرتبة ١٤١ في العالم, والأدنى بين دول الخليج.

٦- مع إن معدل الولادات قد هبط, لا يزال العراق يعاني من ضغط ديمغرافي حاد. حيث يقدر مكتب التعداد التابع للولايات المتحدة أنه كان في العراق (٥,٢) مليون نسمة في عام ١٩٥٠, وفي عام ١٩٨٠ وصل إلى (١٠,٣) مليون نسمة, و (٢٢) مليون عام ٢٠٠٠, (٣١) مليون نسمة في عام ٢٠١٣, ويقدر أن يصل المعدل إلى (٤٠,٤) في عام ٢٠٢٥.

.العوائل النازحة والمهجرة:

كان لا بد من الإشارة هنا إلى مشكلة أخرى تتمثل بأوضاع المهجرين في العراق والذين اضطروا إلى تغيير أماكن سكناهم أو أجبروا على ذلك في المناطق السنية والشيعية على حد سواء, تاركين اعمالهم وبيوتهم مما سبب الضرر والأذى لهذه العوائل.

لم يتم رفع تقارير بالعديد من حالات مثل هذه الخسائر حتى في حالات القتل. حيث أظهر تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد طالبي اللجوء في العراق في بداية عام ٢٠١٣ حوالي (٤,٩١٤), و (١,١٣١,٨١٠) لاجئين عائدين, و (٢١٨,٨٠٠) مهجرين داخلياً, و (١٢٠,٠٠٠) مشرد, مما يكوّن (١,٦٥٦,٦١٦) من السكان غير المستقرين على نحو مقلق.
وهناك أيضا (٢٣,٩٢٠) من طالبي لجوء عراقيين خارج البلاد و (٧٤٦,٤٤٠) لاجئ, وذلك لا يشمل الأثرياء ومن لم يتضرر بفوضى الأحداث في العراق.

لا يستقبل العراق أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين فحسب, بل يشهد أيضا عودة العديد من العراقيين منها إلى بلادهم والذين بطبيعة الحال لن يعودوا إلى أماكن

سكناهم الأصلية, الأمر الذي يخلق نوعاً ثانوياً من النزوح. إن هذه الأعداد تضيف عبئاً آخر على البنى التحتية والخدمات العامة المتضررة أساساً من الحروب والاضطرابات بينما تبقى القابليات المؤسسية محدودة.

فهذه الحالات تعيق من إمكانية عودة المهجرين داخلياً إلى أماكن سكناهم.

مما يستوجب الحكومة وضع آليات وبرامج لحلول دائمة لهذه الفئات وإسكانها في المناطق المختلفة للتقليل من الضغط السكاني.